

Distr.
GENERAL

S/1998/712
5 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المعد عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٠. ويشمل الفترة المنقضية منذ تقديم تقريره الأخير المؤرخ ٢ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/608). وحتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، تلقت عدة رسائل من دول أعضاء ومنظمات إقليمية تتصل بالتطورات في كوسوفو، فضلاً عن الخطوات التي اتخذتها لإنفاذ أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وفي رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/657)، أبلغني الممثل الدائم بالنيابة لألمانيا لدى الأمم المتحدة ببيان صادر عن فريق الاتصال في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ بشأن الحالة في كوسوفو. وتلقت أيضاً رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة (S/1998/675)، تضمنت إعلان هيئة رئاسة الاتحاد الأوروبي المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨. وفي رسالة مؤرخة ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/654)، أحالت إلى البعثة الدائمة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ملاحظات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بصدده تقريره السابق. وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، أحال إلي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا معلومات مستكملة عن الحالة في كوسوفو، أرفقتها في المرفق الأول لهذا التقرير.

ثانياً - لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

٢ - في ٣١ تموز/يوليه، وإضافة إلى الدول المذكورة في تقريره السابق (S/1998/608)، قدمت اليونان وألمانيا وليختنشتاين تقاريرها إلى اللجنة عملاً بالفقرة ١٢ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) بشأن الخطوات التي اتخذتها لإنفاذ أشكال الحظر المفروضة بموجب ذلك القرار.

ثالثاً - النظام الشامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)

٣ - طلب إلي مجلس الأمن في الفقرة ١٥ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) أن أدرج بالتشاور مع المنظمات الإقليمية الملائمة، في أول تقرير لي إلى المجلس توصيات بشأن إنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ أشكال

الحظر المفروضة بموجب ذلك القرار. وطلب أيضا إلى جميع الدول، وعلى وجه الخصوص الدول المجاورة، أن تمد يد العون الكامل في هذا الخصوص.

٤ - وفي تقريره المقدم إلى المجلس والمؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ (S/1998/361)، قدمت موجزا عاما لمفهوم النظام الشامل للرصد وذكرت أنه ليس بمستطاع الأمم المتحدة، أن تنشئ، في حدود موارد ميزانيتها الحالية، نظاما للرصد الشامل المطلوب وتديره. وأكدت من جديد وجهة نظري المعرب عنها في ذلك التقرير ومفادها أنه لكي ما يتسنى لنظام الرصد أن يكون شاملا، يلزم نشر أفرقة رئيسية تتكون من خبراء مؤهلين، فضلا عن إنشاء مركز اتصالات مجهز بمعدات كاملة لدعم أعمال أفرقة الرصد وليتفاعل مع لجنة الجزاءات وأمانتها. وتسدي تلك الأفرقة النصيحة وتقدم المساعدة إلى سلطات الدول المجاورة والدول الأخرى التي تقع عليها مسؤولية تنفيذ التدابير التي صدرت بها ولايات وفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨).

٥ - وفي تقريره الثاني المقدم عملا بالقرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (S/1998/470)، صرحت بأني، عندما أتلقي آراء المنظمات التي اتصلت بها، سأقدم توصياتي إلى مجلس الأمن بشأن نظام الرصد الشامل، مع مراعاة الإمكانيات الموجودة داخل الأمم المتحدة والآراء التي عبرت عنها تلك المنظمات.

٦ - وإضافة إلى تلقي إجابة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وردت إجابات الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناطو)، واتحاد غرب أوروبا ولجنة الدانوب. وأرفقت تلك الرسائل بتقريراتي السابقين (S/1998/470 و S/1998/608). وفي ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨، أبلغني الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي بقرار منظمته في المرحلة الراهنة وهو القرار القاضي بالمضي قدما "بخيار قوة تثبيت الاستقرار" لتعزيز ما تبذله من جهود لرصد الحدود البوسنية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وبأنه سوف يحيل إلي أي معلومات ذات صلة عن الانتهاكات المشتبه في وقوعها للقرار ١١٦٠ (١٩٩٨) في منطقة عمليات قوة تثبيت الاستقرار. ويرد نص رسالة الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي في المرفق الثاني لهذا التقرير.

٧ - وأعربت جميع المنظمات التي اتصلت بها عن استعدادها للمساهمة بنشاط في رصد أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). ولكن، في هذه المرحلة، لن تسمح الموارد الشاملة المخصصة لتلك المنظمات بإنشاء نظام شامل للرصد على النحو المتوخى في القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). وبالرغم من ذلك، فإن مساهماتها المقترحة، إضافة إلى مساهمات قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي، على النحو الموجز في تقريرتي إلى مجلس الأمن المؤرخين ١ حزيران/يونيه و ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/454 و S/1998/644) على التوالي) تقدم إطارا مفيدا للإبلاغ عن انتهاكات أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار المذكور أعلاه ولمساعدة اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) في تنفيذ ولايتها.

٨ - ووفقا لذلك، اقترح توجيه الدعوة إلى المنظمات المذكورة في الفقرة ٦ أعلاه لكي تقدم إلى الأمانة العامة معلومات ذات صلة استنادا إلى تقارير مراقبيها، أو إلى أي معلومات أخرى قد تتوفر لديهم، تتعلق

بانتهاكات أو بانتهاكات مزعومة لأشكال الحظر المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، وذلك لكي تنظر فيها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨).

٩ - وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٨، اعتمد مجلس الأمن القرار ١١٨٦ (١٩٩٨) الذي قرر المجلس فيه الإذن بزيادة قوام قوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي وتمديد ولايتها لفترة ستة أشهر حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، بما في ذلك مهام رصد مناطق الحدود وإبلاغي بتدفقات الأسلحة بصورة غير شرعية وبأنشطة أخرى محظورة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨).

١٠ - وبما أنه لا توجد آلية للتنسيق المتكامل، من الضروري أن يعقد ممثلو المنظمات المشاركة، وقوة الأمم المتحدة للانتشار الوقائي والأمانة العامة، حسب الاقتضاء، اجتماعات مرحلية لتبادل المعلومات بشأن رصد أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) ومعالجة القضايا العملية الناجمة في هذا الصدد.

رابعا - الحالة في كوسوفو

١١ - في وقت مبكر من تموز/يوليه، قدمت الجهود التي بذلها أعضاء فريق الاتصال، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا دلالات تبعث على الأمل تفيد بأن حواراً له مغزى قد يكون ممكناً بين طرفي النزاع. ومما يؤسف له، أن هذه الآمال لم تتحقق. ولذلك، لا بد لي من أن أذكر، حسبما يعلم مجلس الأمن بالفعل، أن الحالة في كوسوفو لا تزال آخذة في التدهور. ولقد أفادت التقارير الواردة من عدة مناطق في كوسوفو عن تزايد القتال العنيف بين قوات الأمن التابعة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وما يسمى بجيش تحرير كوسوفو. وبلغت أعداد المصابين والضحايا من المدنيين والعسكريين أعلى مستوياتها منذ اندلاع النزاع. ويبدو أن مواقف الجانبين آخذة في التشدد مع انقضاء كل يوم من أيام القتال. ولم يحدث تقدم بشأن تجديد الحوار. ومما يشير أكبر قدر من الجزع التقارير التي تفيد بزيادة التوترات على طول الحدود بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا. وفي هذا الصدد، أعبر عن مشاركتي القلق الذي أعرب عنه في بيان هيئة رئاسة الاتحاد الأوروبي الصادر في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ (S/1998/675).

١٢ - وقد أدى العنف الذي لا هوادة فيه إلى زيادة هائلة في أعداد المشردين داخلياً في كوسوفو والجبل الأسود منذ تقرير الأخير. فوفقاً لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أجبر النزاع أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص على ترك منازلهم. وكان عدد المشردين داخلياً في كوسوفو قبل نهاية تموز/يوليه يتراوح بين ٧٠ ٠٠٠ و ٨٠ ٠٠٠ شخص. وسجلت السلطات في الجبل الأسود ٢٢ ٠٠٠ مشرد داخلي من كوسوفو بحلول ٢٢ تموز/يوليه. وأدى التوقف التام للإنتاج المحلي من الأغذية إلى تفاقم الشدائد في نقص الأغذية. وبالنظر إلى زيادة عدد المشردين واقتراب الشتاء، فإن من المحتمل أن تشهد كوسوفو كارثة إنسانية.

١٣ - ولا يزال عدد اللاجئين في شمال ألبانيا كما هو تقريبا (يقدر بنحو ٥٠٠ ١٣ لاجئ) و يبلغ المسجلون منهم ٣٠٠ ١٠ لاجئ. وقد وصلت أغلبية اللاجئين (نحو ١٠ ٠٠٠ لاجئ) إلى ألبانيا في الفترة من ٢٩ أيار/ مايو إلى ٩ حزيران/يونيه. ورغم أن أحد الأماكن الرئيسية التي يوجد بها اللاجئون، وهو تروبوويه، يقع على بعد ٧ كيلومترات فقط من الحدود، فإن القرب من الحدود لم يؤدي إلى تهديد أمن اللاجئين في هذه المرحلة. بيد أن تزعزع استقرار منطقة الحدود الألبانية أمر محتمل نظرا للتسلح المتزايد لمنطقة الحدود وتساعد التوترات في كوسوفو.

١٤ - وتكثف وكالات الأمم المتحدة جهودها حاليا لمنع حدوث أزمة إنسانية وأزمة لاجئين كبرى. بيد أن المانحين لم يتعهدوا حتى ١٤ تموز/يوليه، استجابة للنداء العاجل الموحد المشترك بين الوكالات لتلبية احتياجات المساعدة الإنسانية المتصلة بأزمة كوسوفو للفترة ١ حزيران/يونيه - ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، إلا بما يلبي ٩,٧ في المائة من احتياجات المساعدة (١,٧ من ملايين دولارات الولايات المتحدة). ومصدر معظم هذه الأموال هو ألمانيا والدانمرك والسويد وسويسرا ولكسمبرغ التي أرادت أن تُستخدم الأموال المقدمة منها في تمويل برامج المفوضية لتقديم المساعدة إلى اللاجئين والمشردين داخليا في ألبانيا والجبل الأسود. وتواصل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) سويا تقييم جميع السبل الممكنة لمساعدة الشبكات والمرافق التي توفر اللقاحات اللازمة لتحصين الأطفال. وتكثف منظمة الصحة العالمية تنسيقها مع المنظمات غير الحكومية المتصلة بالصحة لمعالجة شؤون الأدوية المتبرع بها. ومن المقرر أن تجتمع اليونيسيف والمفوضية مع وزارة التعليم في الجبل الأسود لاستكشاف سبل دعم المدارس التي بها فصول للأطفال المشردين داخليا. كما تزمع منظمة الصحة العالمية إجراء تقييم للاحتياجات الطبية والنفسية الاجتماعية للسكان المشردين في الجبل الأسود.

خامسا - ملاحظات

١٥ - لا تزال القيود التي تحد من قدرتي على تقديم تقارير عن الحالة في كوسوفو، وفق ما طُلب في الفقرة ١٤ من القرار ١١٦٠ (١٩٩٨)، كما هي دون تغيير. وفي الوقت نفسه، فإن من المفهوم لديّ أنه قد طرأت زيادة على وجود المراقبين الدبلوماسيين التابعين للبلدان الأوروبية وبلدان فريق الاتصال عموما الذين قد يكونون، كما ذكرتُ في تقريرتي الأخير، أقدر على تزويد مجلس الأمن بتدفق للمعلومات يُعول عليه بشأن الحالة على أرض الواقع.

١٦ - ويشكل استمرار تسلل الأسلحة والمقاتلين من خارج حدود جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مصدرا لقلق مستمر واسع الانتشار. كما يشكل التصاعد الحاد لأعمال العنف وما نقلته التقارير من إفراط قوات الأمن في استخدام القوة ضد المدنيين في إطار العمليات التي تقوم بها الحكومة ضد جيش تحرير كوسوفو مصدرا للأسى والانعاج. ومن العناصر الخطيرة جدا في الحالة عدول أوساط معينة عن الرغبة في التماس

حل توفيق يراعي تعدد الطوائف العرقية. ويبدو أن اتجاهات النزوح إلى أماكن متفرقة تكتسب مكانا لها على أرض الواقع. فوفقا لما ذكر في الفقرتين ١٢ و ١٣، أدى استمرار النزاع إلى زيادة عدد المشردين داخليا واللاجئين. ويسبب ذلك بدوره مزيدا من عدم الاستقرار. ويخاطر المجتمع الدولي مرة أخرى بأن يوضع في موضع يقتصر فيه دوره على التعامل مع أعراض النزاع عن طريق وكالات تقديم المساعدة الإنسانية التابعة له.

١٧ - ومن الأمور التي تؤدي إلى تفاقم الحالة عدم دخول سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ومواطني كوسوفو الألبان في مفاوضات جادة بشأن الوضع المستقبلي لكوسوفو. واستمرار أو زيادة تصعيد هذا النزاع لهما آثار خطيرة على استقرار المنطقة. وهو احتمال لا أملك إلا الإعراب عن انزعاجي منه بالنظر إلى المسؤوليات الملقة على عاتق الأمم المتحدة إزاء المنطقة الأوسع نطاقا وإلى التركيب العرقي للبلدان المجاورة. وتؤدي عدة عمليات من التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن أو أذن بها المجلس دورا مضيدا في المنطقة يتمثل في تعزيز الحوار والوثام بين مختلف الطوائف العرقية. وأود أن أعرب أمام المجلس عن أمني الكبير في ألا يجري بحث مسألة كوسوفو بمعزل عن غيرها بل على نحو يراعي ويأخذ في حسابه على الوجه الكامل السياق الإقليمي العام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

المرفق الأول

معلومات عن الحالة في كوسوفو وعن التدابير التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مقدمة عملاً بأحكام الفقرتين ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)

موجز

شهد النزاع في كوسوفو مزيداً من التصعيد منذ منتصف حزيران/يونيه حيث انتشرت الأعمال القتالية لتشمل كامل الجزء الجنوبي الغربي من القطاع.

وبحلول منتصف تموز/يوليه كانت حدة الأزمة قد وصلت إلى مستويات جديدة. ومع ازدياد اقتراب القتال من بريشتينا، لم يعد هناك أي لبس في أن جيش تحرير كوسوفو عازم على إخضاع القطاع لسيطرته.

وقد أُبلغ عن وقوع مصادمات مسلحة عديدة في مناطق كوسوفو المجاورة لألبانيا.

ولم تجد كافة النداءات الموجهة من المجتمع الدولي لإجراء محادثات ووقف القتال آذاناً صاغية. كما أن احتمالات التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض تبدو قاتمة والوقت الذي يمكن فيه التوصل إلى حل سلمي ينقضي بسرعة. وقد دخلت أزمة كوسوفو مرحلة لا يمكن التنبؤ بنتائجها على الاستقرار الإقليمي وبالتالي فقد أصبحت مصدر قلق بالغ لدى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وللمنظمة بأسرها.

العنف واستخدام القوة

١ - اتسمت الفترة بين اجتماع الرئيسين ميلوسوفيتش و يلتسين في ١٦ حزيران/يونيه ونهاية الشهر بانخفاض عدد العمليات القتالية في كوسوفو. بيد أن وحدات الجيش اليوغوسلافي ظلت نشطة في منطقة الحدود. ووقعت حوادث متفرقة على الحدود بين يوغوسلافيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

٢ - وبعد ذلك بوقت قصير زاد جيش تحرير كوسوفو من نشاطه وتحولت أعماله الدفاعية إلى هجمات متفرقة على قوات الأمن اليوغوسلافية. وظلت ترد معلومات جديدة بشأن القتال الجاري بين جيش تحرير كوسوفو وقوات الأمن الصربية حول بيتش وسيكانيتشي ودياكوفيتش. وظلت العمليات الهجومية، بما يقترن بها من قتال عنيف وإصابات، هي السمة المميزة للفترة التي بدأت منذ ٢٠ تموز/يوليه. كما وقعت خسائر في صفوف المدنيين وزاد عدد اللاجئين النازحين من المنطقة.

٣ - وفي هذه الأثناء، أفادت بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا عن وقوع عدد من المصادمات المسلحة الخطيرة داخل كوسوفو على مقربة من الحدود مع ألبانيا وأن عدد هذه المصادمات قد زاد بعد ١٥ تموز/يوليه. وشاهد مراقبو المنظمة تصعيداً للأنشطة العسكرية في منطقة ديكاني. وسُجلت زيادة في الانتقال عبر الحدود من جانب قوات جيش تحرير كوسوفو، فضلاً عن شحنات الأسلحة والذخيرة، كما سُجِّل اندلاع للقتال في منطقة الحدود في ١٨ تموز/يوليه.

الحالة على الحدود بين ألبانيا وكوسوفو

٤ - ظلت العمليات العسكرية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تدور دون هوادة منذ منتصف أيار/مايو. واستهدفت الهجمات كثيراً من القرى والنجوع في مناطق الحدود القريبة من ألبانيا. ومنذ عهد أقرب كانت مدينة أكبر من تلك القرى والنجوع وهي مدينة أوراهوفاتش ساحة للقتال. وأدى ذلك إلى زيادة عدد المشردين داخلياً. بيد أن نزوح اللاجئين إلى ألبانيا قد توقف أو كاد. ويعزى ذلك فيما يحتمل إلى تدابير الردع التي اتخذتها قوات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما في ذلك زرع الألغام وزيادة الدوريات على الحدود.

٥ - وقد أدى استمرار العنف في كوسوفو إلى تعزيز النزعة القتالية العامة بين السكان ذوي الأصل الألباني على كلا جانبي الحدود. وأصبحت أنشطة جيش تحرير كوسوفو عبر الحدود علنية بصورة متزايدة. وشاهد مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحركات منتظمة للأسلحة والذخيرة والقوات التابعة لجيش تحرير كوسوفو عبر طرق نزوح اللاجئين المعروفة. وتوجد دلائل قوية على أن بعض هذه الطرق قد لُغِّمَتْ في جانبها التابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأنها تُستهدف بالنيران المباشرة وغير المباشرة. وشاهد مراقبو المنظمة مؤخراً حفراً جديدة لقذائف على بعد ٢٥ متراً من الحدود على الجانب الألباني.

٦ - وأدت زيادة مستويات التوتر والمواجهة المسلحة إلى زيادة زعزعة استقرار المنطقة الشمالية الشرقية لألبانيا. وتوجد مؤشرات على أن وصلة العبّارات الحيوية على الطريق الرئيسي للإمدادات إلى منطقة الحدود تخضع لسيطرة جيش تحرير كوسوفو.

الوصول إلى كوسوفو

٧ - زاد عدد الزيارات التي قام بها لكوسوفو الدبلوماسيون الأجانب الذين يتخذون من بلغراد مقراً لهم منذ اجتماع الرئيس ميلوشيفيتش والرئيس يلتسين.

٨ - بيد أن إمكانية دخول المناطق التي كان يدور فيها قتال عنيف والمناطق التي كانت تتأهب لعمليات مسلحة كانت شبه منعدمة. وقد منحت الشرطة الصربية فعلاً تصاريح مرور فردية في المناطق المحفوفة بالمخاطر بينما حذرت الذين يزمعون السفر إليها مستقبلاً من أخطار كبيرة.

٩ - وواصلت وحدات جيش تحرير كوسوفو ومخافره الأمامية إيقاف الأفراد للتحقق من هويتهم وكانت تفرض أحيانا السماح بدخول بعض المناطق الخاضعة لسيطرتها في كوسوفو.

١٠ - وفي ٦ تموز/يوليه بدأت بعثة المراقبين الدبلوماسيين الدوليين في كوسوفو عملها في ذلك القطاع المنكوب بالحرب، بمشاركة اللجنة الثلاثية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأنشأ مراقبون من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي مكاتب في بريشتينا يؤدون منها عملهم.

١١ - وفي ٢١ تموز/يوليه، قدم رؤساء بعثات المراقبين الدبلوماسيين الذين يمثلون بلدان فريق الاتصال واللجنة الثلاثية للاتحاد الأوروبي والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقريرهم الأول في بلغراد عن الحالة في كوسوفو.

الحوار

١٢ - على الرغم من الجهود الدبلوماسية المضنية، لم يتمكن المجتمع الدولي حتى الآن من استئناف الحوار بين سلطات البلد وممثلي ألبان كوسوفو. فقد كرر الجانب الصربي تأكيد مفهومه أن أي حوار يجب أن يجري داخل إطار صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وأن السلامة الإقليمية ليوغوسلافيا يجب أن تكفل أولا. ولا تزال وحدات من القوات الصربية الخاصة باقية في كوسوفو.

١٣ - ويرى ممثلو فريق التفاوض الألباني ورئيس عصبة كوسوفو الديمقراطية أن أوضاع النزاع الراهنة لا تساعد على إقامة حوار. والرأي عندهم أن انسحاب القوات الصربية الخاصة من كوسوفو، ووقف العمليات الموجهة ضد السكان الألبان المدنيين، وطرح فكرة استقلال كوسوفو على جدول أعمال المفاوضات، ستكون كلها بمثابة شروطهم المسبقة قبل استئناف الحوار.

١٤ - ومن جهة أخرى، فإن ظهور جيش تحرير كوسوفو على المسرح السياسي الألباني في كوسوفو - كقوة تفرض نفوذا واسعا في جميع أنحاء المجتمع الألباني - قد أضاف عنصرا جديدا إلى فكرة المفاوضات. ويرى ممثلو جيش تحرير كوسوفو أن الأحزاب السياسية يجب أن تقبل بوجود وأهمية التنظيم المسلح، وأنه ما من حزب من الأحزاب يمثل جيش تحرير كوسوفو. كما أنهم لا يعترفون بزعامة ابراهيم روغوفا. كذلك، يستبعد جيش تحرير كوسوفو احتمال إعلان وقف لإطلاق النار إذا استؤنفت المحادثات دون قبولهم كواحد من الأطراف المتفاوضة.

١٥ - وللتزام المجتمع الدولي أهمية كبرى بالنسبة للجهود الجارية لنزع فتيل أي تصعيد آخر للنزاع. فخلال الزيارات التي قاموا بها لكل من بلغراد وبريشتينا، حاول الزوار الدوليون الضغط على الطرفين المتحاربين لوقف استخدام العنف. فمجموعة التدابير التي اتخذت بغرض زيادة الضغط على سلطات بلغراد تتضمن قرار الاتحاد الأوروبي الصادر في ٨ حزيران/يونيه (الذي دخل حيز التنفيذ في ٢٣ حزيران/يونيه) القاضي بتجميد جميع الأصول الثابتة والموارد المالية لكل من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا

داخل حدود الاتحاد الأوروبي، فضلا عن قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه والقاضي بحظر جميع الرحلات الجوية التي تقوم بها طائرات شركة الخطوط الجوية اليوغوسلافية - وغيرها من شركات الطيران اليوغوسلافية - إلى دول الاتحاد الأوروبي.

أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

١٦ - في أعقاب البيان الصادر في موسكو بتاريخ ١٦ حزيران/يونيه في ختام اجتماع الرئيس الروسي يلتسين ورئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ميلوشيفيتش، وجّه البروفسور برونيسلاف جيريميك، وزير خارجية بولندا والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رسالة إلى السيد ميلوشيفيتش يلتمس منه فيها إيضاحا لبعض النقاط في الفقرة التي تتناول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من البيان. وجاء على الرسالة رد من السيد ج. يوفانوفيتش، وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي وجّه كتابا إلى السيد جيريميك يدعو فيه وفدا من المديرين السياسيين إلى بلغراد "لبدء التفاوض، في آن واحد، على قبول بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو وميتوهيا، وتنظيم حقوق عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المنظمة". وفي رده على ذلك، أعلن السيد جيريميك "استعداده لبدء محادثات استكشافية" بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

١٧ - وفي ٣ تموز/يوليه، عقدت في بلغراد المحادثات الاستكشافية التي كشفت عن أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تقبل بعودة بعثة غونساليس و/أو بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الطويلة الأجل ما لم تحل أولا مشكلة اشتراك الجمهورية في المنظمة. وعلاوة على ذلك، رفضت الجمهورية أيضا فكرة "استعادة" عضويتها تدريجيا. وكلفتة "حسن نية"، وجهت الجمهورية الدعوة إلى "بعثة تقييم من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" لزيارة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية دون أي شروط مسبقة.

١٨ - وبناء على الدعوة السالفة الذكر، قامت "بعثة تقييم تقني من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" بزيارة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الفترة من ١٤ إلى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨. ومرفق طي هذا التقرير تقرير البعثة واستنتاجاتها كمصدر معلومات إضافية.

الرئيس الحالي لمنظمة الأمن

والتعاون في أوروبا

وارسو، ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٨

ضميمة

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

تقرير بعثة التقييم التقني عن الزيارة التي قامت بها

إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الفترة

من ١٤ إلى ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٨

أولا - هدف البعثة

١ - اضطلعت البعثة بالمهمة التي حددها لها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهي التوجه إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لإجراء تقييم أولي للعلاقات بين المنظمة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بغية تيسير مهمة السيد فيليب غونساليس (بوصفه الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا) وإيجاد حل شامل لهذه المسائل، ومنها إعادة إنشاء بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الطويلة الأجل في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بناء على المقرر ٢١٨ الذي اتخذته المجلس الدائم للمنظمة في ١١ آذار/ مارس ١٩٩٨.

ثانيا - الإطار

٢ - وفي بلغراد، اجتمع الوفد المكون من ١٢ عضوا برئاسة السفير هانزيورغ آيف من ألمانيا بوزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في بداية الزيارة وقرب نهايتها، وأجرى مناقشات مع: الوزراء الاتحاديين و/أو الصربيين المسؤولين عن وسائل الإعلام، وحقوق المواطنين والأقليات، والثقافة؛ ورئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة لبرلمان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وثلاثة آخرين من أعضائها (ويمثل هؤلاء في الغالب رأي الحكومة)؛ والمفوض الصربي لشؤون اللاجئين؛ وزعماء المعارضة السياسية؛ والمنظمات غير الحكومية (بما فيها جماعات حقوق الإنسان)؛ وممثلي وسائل الإعلام المستقلة؛ والمنظمات الدولية. واجتمع الوفد في بلغراد أيضا بممثلي الأحزاب الإقليمية من السنجق وفويفودينا. واجتمع رئيس البعثة مرتين بمستشار الرئيس ميلوشيفيتش للسياسة الخارجية.

٣ - وفي كوسوفو، اجتمعت البعثة بالسلطات الصربية المحلية؛ والممثلين السياسيين لألبان كوسوفو (ومنهم عدة أعضاء من فريق التفاوض)؛ واتحاد الطلبة الألبان؛ ولجنة هلسنكي؛ وبعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو.

٤ - وفي الجبل الأسود، كان في استقبال البعثة الرئيس ديوكانوفيتش، واجتمعت مع رئيس الوزراء؛ ورئيس الجمعية الوطنية؛ وزير الخارجية والوزير المسؤول عن الأقليات العرقية؛ وممثلي وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان.

٥ - وتعاونت السلطات اليوغوسلافية تعاوناً كاملاً مع البعثة وزودتها بالمساعدة لتيسير مهمتها.

٦ - وركزت البعثة عملها على المسائل التالية:

إمكانية عودة البعثات الطويلة الأجل إلى كوسوفو والسنجق وفويفودينا؛

مهمة الممثل الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛

الحالة على أرض الواقع في كوسوفو والسنجق وفويفودينا من حيث إمكانية تأثيرها على أعمال البعثات العائدة وعلى مهمة الممثل الشخصي للرئيس الحالي؛

التطورات الأخيرة في مجالات الاهتمام (كوسائل الإعلام، والنظام القضائي، والنظام القانوني والنظام الانتخابي) التي أبرزها السيد غونساليس في تقريره لعام ١٩٩٦.

إمكانية اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ثالثاً - عودة البعثات الطويلة الأجل إلى كوسوفو والسنجق وفويفودينا

٧ - كان هناك تسليم عام بفائدة أعمال البعثات الثلاث قبل توقف نشاطها في عام ١٩٩٣. وقد أيدت كل المجموعات الإقليمية عودة هذه البعثات إلى مناطقها. وأشار أحد الممثلين من فويفودينا إلى إمكانية تغطية تلك المنطقة من قاعدة موجودة في موقع مركزي بقدر أكبر في بلغراد إذا ما أنشئت بعثة هناك. وقد أعرب بعض الألبان عن تحفظات فيما يتعلق بما لو كان باستطاعة البعثة في كوسوفو أن تحول دون هذا التدهور الخطير في الأوضاع، ولكنهم يرون في الوقت نفسه أن وجودها كان سيساعد على الحد جزئياً من العنف. ولاحظ العديد من المحاورين أن باستطاعة هذه البعثات بوجه عام أن تساعد في سد الفجوة بين المجتمعات المحلية وأن تفيد كعنصر مطمئن وكنقطة اتصال للأقليات. وأشار إلى إمكانية إعطاء هذه البعثات ولاية أمين المظالم لكي تتلقى الشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان التي تقدم إليها.

٨ - واعترف الجانب الممثل لحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أيضاً، في بلغراد وفي بريشتينا على السواء، بنزاهة تقارير البعثات ودقتها، وسلم بأن من الممكن لبعثة تنشأ في الحالة الراهنة أن تؤدي

دورا مضيدا في كوسوفو. وكان من الواضح أن ممثلي هذا الجانب مستعدون للنظر في إمكانية عودة بعثة إلى كوسوفو وحدها. ولاحظوا أن بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا توفد إلا إلى الدول المشتركة في المنظمة. ووضعوا عودة البعثة إلى كوسوفو، تماما، في إطار الاتفاق المعقود بين الرئيسين ميلوشوفيتش والرئيس يلتسين في موسكو في ١٦ حزيران/يونيه، وربطوا هذه العودة بما وصفوه بإعادة قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في آن واحد في عضوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأكد وفد المنظمة أن عودة هذه البعثات ليست كافية لضمان اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المنظمة، إذ يتطلب ذلك قرارا تتخذه الدول الأعضاء في المنظمة بتوافق الآراء.

رابعاً - الموقف الذي أعرب عنه إزاء مهمة الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٩ - أكدت بعثة التقييم لجميع المتحاورين معها دورها في تمهيد الطريق لمهمة الممثل الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة؛ وأوضحت أن مهمته ليست بديلا لبعثة التقييم. وأكدت أيضا أن ولاية السيد غونساليس تشمل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأكملها، بما فيها كوسوفو. وقال وزير الخارجية إن مهمة السيد غونساليس لعام ١٩٩٦ اكتملت. وأضاف بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لم تُستشر بشأن المهمة الثانية. وأبدى استعداد الجمهورية الاتحادية لمناقشة هذا الأمر بمجرد تسوية مسألة اشتراكها في المنظمة. وذهب رئيس لجنة العلاقات الخارجية التابعة للبرلمان الاتحادي إلى أبعد من ذلك إذ قال إنه لا يمكن لهذه الولاية أن تشمل المسائل الداخلية، وانتقد التقرير الذي قدمه السيد غونساليس في وقت سابق.

١٠ - وأيد استمرار مهمة السيد غونساليس كل الأحزاب السياسية المعارضة التي تحدثت إليها البعثة، وجميع ممثلي الأقليات العرقية، ووسائل الإعلام المستقلة، وجماعات حقوق الإنسان. وصرح العديدون بهذا التأييد على الملأ أثناء الزيارة. وكان من بين أكثر المجموعات حماسا الأحزاب التي قاطعت انتخابات الجمهورية الصربية والانتخابات الرئاسية في عام ١٩٩٧ لاعتقادها بأن الأوضاع الانتخابية لم تكن مقبولة. ولاحظ بعض الممثلين الألبان أن من الضروري لأي وسيط دولي بشأن كوسوفو أن يحظى بدعم دولي قوي وأن هناك أصلا آخرين منخرطين في هذا المجال.

خامساً - كوسوفو

١١ - أكد وزير الخارجية الاتحادي السيد يوفانوفيتش، شأنه شأن غيره من ممثلي الحكومة، الرأي الرسمي بأن مشكلة كوسوفو هي مشكلة نزعة انفصالية وإرهاب وليست مشكلة حقوق مواطنين وأقليات. وقال إن على حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تدافع عن مصالح جميع سكان كوسوفو. ولا يمكن تسوية هذا الوضع إلا من خلال الحوار المباشر بين الأطراف حول سلسلة من تدابير بناء الثقة وحول أشكال الحكم الذاتي لهذا الإقليم، بما في ذلك مختلف أشكال الاستقلال الذاتي. ولا بد من أن تحترم النتائج السلامة الإقليمية لصربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وحقوق جميع الجنسيات والأقليات، وفقا للمعايير

الأوروبية. وأكد وزير الخارجية أيضا على التقدم الذي قال إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أحرزته في المسائل الإنسانية. ودعا البلدان الأوروبية إلى منع توفير المساعدة للألبان المتطرفين في كوسوفو، التي ادعى بأنها تأتي من مجموعات موجودة في أراضيها.

١٢ - وكانت الزيارة التي قامت بها البعثة إلى بريشتينا مؤلمة. فقد كان الانعدام التام للثقة بين المجتمعين الذي تجلى في غياب الاحتكاكات الإنسانية اليومية وعدم الاتصال بين ممثلي الطائفتين ملفتا للنظر. وكان هذا الواقع واحدا من الأسباب الرئيسية لتخلف الجانبين عن التفاوض. وكان من الواضح تماما أن أكثر الاحتياجات إلحاحا هي الحاجة إلى وقف الأعمال القتالية على الفور. وأصر ممثلو السلطات الصربية المحلية على أن قوات الأمن الصربية إنما ترد على الهجمات التي يشنها عليها ما يسمى بجيش تحرير كوسوفو. وادعوا بأن استمرار وجود الوحدات الصربية الخاصة في هذا الإقليم ليس ضروريا إلا بسبب الهجمات التي يشنها جيش تحرير كوسوفو. وأنكروا فضلا عن ذلك أن الصرب استخدموا قوة مفرطة في اشتباكاتهم مع جيش تحرير كوسوفو. وسلّموا البعثة قوائم بأسماء ٣٠ ألبانيا و ١٤ صربيا قتلوا، على حد قولهم، بيد جيش تحرير كوسوفو، كما سلموها قائمة بأسماء ١١١ شخصا ما بين صرب وألبان وغيرهم من المواطنين المنتمين إلى الأقليات، مدعين بأن هؤلاء اختطفوا منذ بداية هذا العام. وقالوا إنهم على استعداد لمواصلة الحوار الذي بدأ بالاجتماع بين الرئيس ميلوشيفيتش والسيد روغوبا في ١٥ أيار/ مايو، ولكن الجانب الألباني لم يأت منذ ٢٢ أيار/ مايو إلى الاجتماعات المقررة.

١٣ - وأكد ممثلو الأحزاب السياسية الألبانية والمجتمع الألباني في كوسوفو ضرورة إيجاد حل سريع لهذا الوضع. وأصروا على أن جيش تحرير كوسوفو هو مجموعة دفاعية من الألبان الذين حملوا السلاح لحماية أنفسهم من قوات الأمن الصربية. وألقوا الضوء على تزايد شعبية جيش تحرير كوسوفو وتقلص التأييد للأحزاب السياسية إجمالا. واعترف بعضهم صراحة بأنهم عرضوا أن يعملوا بمثابة الجناح السياسي لهذه الهيئة. واستدركوا بأنه لا يؤدي هذا الدور أي حزب حتى الآن. وأهم ما في الأمر أنه لم تتصل أي شخصية سياسية من موالاتها لجيش تحرير كوسوفو.

١٤ - وأصر الألبان على أنه لا يمكن بدء أي حوار في الوقت الذي تواصل فيه قوات الأمن الصربية الهجوم، حسب ادعائهم، على ألبان كوسوفو. وأكدوا على أهمية المشاركة الدولية في هذه العملية، التي قالوا إنه لا بد من إشراك جيش تحرير كوسوفو فيها. وسلّم الجميع بأن حقوق كوسوفو المنصوص عليها في دستور عام ١٩٧٤ لا يمكن أن تخضع للتفاوض، وأنها تشكل نقطة الانطلاق لأي حوار. ويرى بعضهم أنه ينبغي أن يكون هناك اتفاق مؤقت يشمل تدابير بناء الثقة قبل بدء أي محادثات حول التسوية النهائية. وفي هذا السياق، تطلعت بعض الأطراف إلى تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي لكفالة المناخ الأمني في هذه المنطقة. ولئن قال بعضهم إنه ينبغي الامتناع عن إصدار حكم مسبق على نتيجة هذا الحوار، فقد كان من الواضح أن جميع المحاورين اعتبروا الاستقلال هو الهدف النهائي. ولم يكن أي منهم مستعدا للقبول بالاستقلال الذاتي كنتيجة نهائية مهما كانت درجة هذا الاستقلال. ولم يكن هناك أيضا، كما بدا، أي استعداد للقبول بإرجاء البت في مسألة الوضع.

١٥ - وقال ألبان كوسوفو للبعثة إن نحو ٣٠٠ ألباني قُتلوا و ١٥٠ ٠٠٠ آخرين شُردوا منذ مطلع هذا العام. وقالت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إنها عثرت على أماكن ٥٧ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلها في الإقليم، ولكنها تعتقد أن العدد الكلي يزيد على ١٠٠ ٠٠٠. وقالت المفوضية إن كلا السلطات الصربية وجيش تحرير كوسوفو أعطاهما مبدئياً، منذ منتصف شهر حزيران/يونيه، حرية الوصول إلى جميع المناطق، وإن الإمدادات الغذائية تبدو كافية في الوقت الراهن، ولكن ينبغي أن يدرك المجتمع الدولي أنه في حالة استمرار تدهور الأوضاع سيكون من الصعوبة بمكان توريد الأغذية إلى السكان عند حلول فصل الشتاء. وقالت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إنها طلبت إلى الحكومة الألبانية السماح للمفوض الصربي لشؤون اللاجئين بزيارة شمال ألبانيا للاجتماع مع اللاجئين من كوسوفو وتشجيعهم على العودة. وأضافت بأن الجمهورية الاتحادية لم تتلق حتى الآن أي رد مباشر من تيرانا. (وتتناول هذه المسألة في الوقت الحاضر الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي). وإذا ما تسنى التوصل إلى اتفاق ثنائي، فإن المفوضية على استعداد لتوفير السوقيات.

١٦ - وقالت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إنها تحبذ إجراء إحصاء رسمي للسكان في كوسوفو تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للوقوف على التوزيع العرقي في هذا الإقليم.

سادسا - السنجق

١٧ - وضع المتحاورون مع البعثة المشاكل الموجودة في السنجق في سياق فقدان المسلمين لوضعهم كأمة (الذي كانوا متمتعين به في ظل جمهورية يوغوسلافية الاتحادية الاشتراكية السابقة) بمجرد إنشاء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عام ١٩٩٢. وركّزوا على الاستقطاب القائم بين المسلمين والصربيين، مشيرين إلى أنه يشجع الناخبين على اختيار أحزاب تمثل خيارات إثنية متطرفة بقدر أكبر، وما ينجم عن ذلك من زيادة في التوتر بين هاتين الطائفتين. وقيل للبعثة إن المسلمين ليسوا ممثلين بقدر كاف في المناصب الرئيسية في مؤسسات الدولة، كمناصب كبار ضباط الشرطة ومراكز مديري المدارس. وعلى الرغم من أن معظم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في هذه المنطقة وقعت في أوائل عام ١٩٩٠، فقد قيل للجنة إن الحكومة عزلت في تموز/يوليه ١٩٩٧ السلطات المحلية المسلمة المنتخبة في نوفي باسار لأسباب قانونية مشكوك في صحتها. ولوحظ أنه لم يدع منذ اتخاذ ذلك الإجراء إلى عقد انتخابات جديدة، وأن الطعون التي قُدمت إلى المحكمتين الدستورية والعليا لم تسفر عن أي استجابة. وأشار إلى أن هذا الأمر أدى إلى فقدان الناس الثقة في النظام البرلماني ومؤسسات البلد، كما أنه قد يشجع السكان على التطرف.

١٨ - ووجّه انتباه البعثة أيضاً إلى المشاكل الناجمة عن قدوم لاجئين من كوسوفو إلى السنجق.

سابعاً - فويفودينا

١٩ - لاحظت البعثة أنه لم يصرح أي من المحاورين الصربيين والمحاورين التابعين للحزب الإقليمي الهنغاري من فويفودينا بأنه يطلب الاستقلال الإقليمي. ولكن ممثلي أحد الأحزاب غير الإثنية أشار إلى أن عودة الاستقلال الإقليمي إلى كوسوفو قد يؤدي إلى مطالب مماثلة لفويفودينا، وإلى الاضطراب في صفوف السكان. وكان معظم المحاورين يسعون إلى زيادة الحقوق الشخصية (وفي حالة بعض الصربيين، إلى إعطاء إقليم فويفودينا سلطة سياسية لا مركزية). وكان أحد الأحزاب الهنغارية قد أجرى اتصالات مع الحكومة لمحاولة تحسين مركز الجالية. وأدى ذلك إلى إنشاء هيئة استشارية لفئات الأقلية الرئيسية في الإقليم وإلى عودة هيئة التدريس من سمبرور إلى مدينة بوتيك. وعلى الرغم من أن معظم المحاورين قالوا إن الوضع قد تحسّن منذ عام ١٩٩٢، فقد أشاروا إلى أنه لا تزال هناك شواغل لم تعالج بعد، ومنها تدخل الدولة في الحكم المحلي (وحدث ذلك مؤخراً في تيتيل؛ والحاجة إلى مزيد من الاستقلال الشخصي في مجالات يذكر منها التعليم والشؤون الاجتماعية).

٢٠ - وادعى الكروات بأنهم لا يتمتعون، بوصفهم "أقلية جديدة"، بأي حقوق دولية معترف بها. وأكدوا كذلك بأنه عندما انخفضت صلاحية وثائق التبعية لدى بعض الكرواتيين الصادرة عن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة (التي تبيّن الجنسية بوصفها "كرواتية")، رفض طلب إعطائهم وثائق تبعية جديدة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

ثامناً - الجبل الأسود

٢١ - تركزت مناقشات البعثة، في الجبل الأسود، على النزاع الدائر في كوسوفو؛ والوضع الدستوري في جمهورية الجبل الأسود؛ والمشاكل المرتبطة بإقامة الديمقراطية في الجمهورية. وأكدت قيادة الجبل الأسود، بشدة، على أن جمهوريتها وشعبها لا ناقة لهما ولا جمل في النزاع الدائر في كوسوفو. واستشهدت القيادة بقرار صادر عن الجمعية الوطنية بالجبل الأسود ينص على ألا يزج بإقليم الجبل الأسود أو بمجندين من الجبل الأسود في النزاع. كما أبرزت القيادة الوضع الصعب الناشئ عن تدفق اللاجئين (ما يقدر بـ ٧٠ ٠٠٠) من منطقة النزاع إلى الجمهورية؛ ودعت إلى زيادة المساعدة الغوثية الدولية. وأكد الرئيس على أن الاشتراك الكامل لوسيط دولي، ولا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، سيكون حاسماً، خصوصاً لإعادة بناء الثقة المتبادلة.

٢٢ - وعن الوضع المقبل لكوسوفو، استبعد الرئيس خيار الإبقاء على الوضع الراهن أو إحداث تغييرات غير هامة، من جهة، وكذلك خيار الاستقلال، من جهة أخرى. كما رفض خيار منح كوسوفو وضع جمهورية ثالثة في الاتحاد. فإذا حدث هذا، فسوف تعيد الجبل الأسود النظر في موقعها داخل تلك الهيئة. وكان يبدو أنه يحبز نوعاً ما من الاستقلال الذاتي البعيد المدى لكوسوفو داخل صربيا، وذلك رغم إقراره باستياء ألبان كوسوفو من أية صلة مع صربيا.

٢٣ - كما ذكر الرئيس ديوكانوفيتش المشاكل الراهنة للجبل الأسود داخل الاتحاد، والتي ناقشها مع الرئيس الاتحادي ميلوشيفيتش خلال اجتماعين عقدا مؤخرا. فقد أصرت الجبل الأسود على الحق في ترشيح رئيس الوزراء الاتحادي (ليحل محل بولاتوفيتش، الذي أصبح حاليا، رغم كونه من الجبل الأسود، الخصم الرئيسي لديوكانوفيتش)؛ وفي تعيين نصف قضاة المحكمتين العليا والدستورية الاتحاديتين؛ وكذلك في أن تكون لها حقوق متساوية مع صربيا في البنك المركزي.

٢٤ - وقد رسم ممثلو الحكومة صورة إيجابية للتطورات التي استجذت في مجال حقوق الإنسان، وحرية وسائط الإعلام، وسيادة القانون، واستقلال الهيئة القضائية. وأعطت جماعات أخرى لحقوق الإنسان ووسائط الإعلام المستقلة تقييما أكثر انتقادا. ومع ذلك، كان هناك انطباع بأن قدرا معينا من التقدم قد أحرز، خصوصا منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة. وأبلغت البعثة بأنه لا يزال هناك مجال للتحسين، لا سيما في سلوك القضاة والموظفين المدنيين وجهاز الشرطة. وكان الممثلون الحكوميون وغير الحكوميين تحدوهم آمال كبار فيما يمكن أن يتحقق في هذا الصدد من خلال التعاون المستمر مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان.

تاسعا - التطورات التي استجذت مؤخرا في مجالات حقوق الإنسان ووسائط الإعلام والنظام القضائي والنظام القانوني والنظام الانتخابي

٢٥ - النتائج التي توصلت إليها البعثة بشأن هذه المسائل غير مكتملة بالضرورة، لأنها لم تتمكن من أن تغطي بتعمق النطاق الكامل للمسائل داخل الحيز الزمني المتاح.

أ - وسائط الإعلام

موجز: على الرغم من تحسن حالة وسائط الإعلام المطبوعة، ومن إقامة شبكة من المحطات الإذاعية والتلفزيونية المستقلة خارج بلغراد، لا يزال القلق بالغاً إزاء وسائط الإعلام الحكومية، والإطار التشريعي العام الذي ينظم قطاع الإعلام، وتنفيذ الحكومة لهذه التشريعات.

٢٦ - ففي مجال وسائط الإعلام المطبوعة، لاحظت البعثة أن عدد المنشورات المستقلة قد زاد على مدى العامين الماضيين. فهناك حاليا مجموعة كبيرة من الصحف اليومية، وكذلك بعض المجلات الأسبوعية، التي تعكس تنوع الآراء. وهذه تتضمن مجموعة من المنشورات، منها بعض الصحف اليومية التي تصدر باللغة الألبانية. بيد أن البعثة أبلغت بأن مبيعات الصحف آخذة في الهبوط. وأن السكان اليوغوسلاف ينظرون أساسا إلى وسائط الإعلام الإلكترونية، خاصة التلفزيون، على أنها مصدر المعلومات الرئيسي لهم. كما أبلغت البعثة بأن المصنع الوحيد الذي ينتج ورق الروتوغراف للجراند في صربيا قد أعطى الأولوية للصحف الموالية للحكومة، مما يعني أن على الكثير من المنافذ المستقلة استيراد الورق بأسعار باهظة.

٢٧ - وفي مجال وسائط الإعلام الإلكترونية، أقيمت في عام ١٩٩٧ شبكة ANEM التي تضم ٢٢ محطة إذاعية محلية مستقلة (بما فيها بعض المحطات التي تديرها المجالس البلدية التي فازت في المعارضة في انتخابات عام ١٩٩٦ المحلية). وتتركز الشبكة في محطة B92 الإذاعية في بلغراد، حيث تغطي حوالي ٦٠ في المائة من القطر. وذكر ساسة المعارضة أن هذا مكنهم من الوصول إلى وسائط الإعلام الإلكترونية خارج بلغراد. غير أنه لا تزال هناك مشاكل خطيرة في الإطار القانوني الذي ينظم وسائط الإعلام الإلكترونية. فتخصيص موجات البث في يد الحكومة. إذ لا يوجد مجلس تنظيمي مستقل. وأبلغت البعثة أن التنافس على موجات البث في الآونة الأخيرة (الأول منذ ٥ سنوات، رغم ما قيل من أن التشريعات تصف المنافسة السنوية) ليس شفافاً أو مطابقاً للقانون تماماً. فقد رفضت الحكومة طلبات عدد من المحطات المستقلة لأسباب فنية، وقامت بتوقيع عقود سهلة الفسخ، بدلا من إصدار تصاريح لتراخيص موجات البث. ومجال وسائط الإعلام تحكمه مجموعة من القوانين والوزارات على المستويين الاتحادي والجمهورية، تتسم شروطها وأفعالها بالتضارب. وقد أغلقت الحكومة مؤقتاً عدداً من المحطات المستقلة (منها اثنتان من أعضاء شبكة ANEM) لأنها تبث برامجها دون ترخيص، رغم أن مئات المحطات الأخرى تفعل نفس الشيء. وتضمن ذلك المحاولة الأولى لإقامة محطة إذاعية متعددة الأعراق في كوسوفو.

٢٨ - كما أعرب عن القلق إزاء سيطرة شبكة التلفزيون الحكومية الصربية. التي تشكل مصدر المعلومات الرئيسي للسكان ككل. وبرامجها تساند تماماً توجه الحكومة. وهي شبكة التلفزيون الوحيدة التي تغطي صربيا بالكامل. وأبلغ زعماء المعارضة البعثة بأنه لم يكن لديهم سبيل للوصول إلى الإذاعة والتلفزيون الحكوميين فضلاً عن الظهور المطلوب قانوناً خلال الحملة الانتخابية. ومن التحليل المستقل لتغطيتها للأحداث خلال انتخابات عام ١٩٩٧ يتبين وجود تحيز واضح لصالح مرشحي الحكومة. فقد ذكر جميع المتحدثين في وسائط الإعلام المستقلة أن الإذاعة والتلفزيون الحكوميين الصربيين وغيرهما من وسائط الإعلام الموالية للحكومة قد منحت تسهيلات تفضيلية للوصول إلى شبكة المعلومات المركزية الحكومية، مع حرمان المنافذ المستقلة من حضور المؤتمرات الصحفية الرسمية ومن الاطلاع على البيانات الصحفية، وما إلى ذلك. وقد نفت الحكومة ذلك.

ب - الانتخابات

موجز: لا يزال انعدام الثقة في النظام الانتخابي قائماً لدى المعارضة وسائر الدوائر غير الحكومية.

٢٩ - أعرب عدد من المحاورين، لا سيما أعضاء المعارضة ممن قاطعوا انتخابات عام ١٩٩٧ الجمهورية والرئاسية الصربية، عن انعدام ثقتهم في النظام الانتخابي، الذي ترى بعثة مراقبي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أنه معيب من نواح كثيرة. وقد انصب النقد، بصورة خاصة، على قرار الحكومة بتغيير عدد الوحدات الدستورية قبل الانتخابات بوقت قصير دون الحصول على موافقة جميع الأحزاب السياسية الرئيسية؛ وتحيز وسائط الإعلام الحكومية؛ والعملية الانتخابية في كوسوفو. ولم تتمكن البعثة من استعراض النظام الانتخابي بالتفصيل. وسوف يلزم متابعة هذه الشواغل قبيل جولة الانتخابات القادمة.

ج - العملية القانونية

موجز: هناك انعدام ثقة في النظام القانوني لدى الدوائر غير الرسمية

٣٠ - أعربت أغلبية المحاورين غير الحكوميين عن انعدام الثقة في المؤسسات والعمليات القانونية. وأبلغت البعثة بأن جميع المناصب الرئيسية في المؤسسات الكبرى، بما فيها الهيئة القضائية، تذهب إلى مؤيدي الحكومة. وهذا يجعل الانتصاف من الهيئة التنفيذية عن طريق النظام القضائي أمراً عسيراً. وفي الحالات التي صدرت فيها أحكام ضد الحكومة، لم تقم المؤسسات الحكومية بتنفيذها، وذلك مثل قرار المحكمة القاضي بإلغاء طرد أسرة كرواتية من منزلها الكائن في بلدية جيمون التي يسيطر عليها الحزب الراديكالي؛ وعدم قيام الحكومة بإعادة المعدات المملوكة لمحطة إذاعة "Pirrot" إليها تنفيذاً لأمر محكمة صادر في هذا الشأن.

٣١ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، أصدر البرلمان الصربي قانوناً ينظم وضع الجامعات. وقد حول هذا وضع كافة الجامعات إلى مجرد مؤسسات اقتصادية. فمُنصب رئيس الجامعة معادل لمنصب مدير شركة. وتقوم الحكومة بتعيين رئيس الجامعة وكافة عمداء الكليات. ويدير كل جامعة مجلس إدارة مكون من ١٥ عضواً، منهم ٩ أفراد ترشحهم الجامعة (٦ أساتذة و ٣ طلاب)، و ٦ أفراد معينين تعييناً سياسياً. ويعين رؤساء الأقسام من قبل عميد الكلية، بينما يرشح العميد سائر أعضاء هيئة التدريس بعد التشاور مع وزارة التعليم. ولا يجوز للطلاب أن يشكلوا أي تنظيمات سياسية أو دينية أو عرقية في الجامعة، حيث يقسمون إلى ثلاث مجموعات: من تسدد مصاريفهم من الميزانية؛ ومن تسدد مصاريفهم جزئياً من الميزانية؛ ومن تسدد مصاريفهم من جيبيهم الخاص.

٣٢ - وتبرير الحكومة لفقدان الجامعات استقلالها الذاتي يتمثل في أن من يمولها (الدولة) له حق إدارتها. كما تزعم الحكومة أن القانون يعطي الجامعات الاستقلال الذاتي من حيث التعليم والأبحاث العلمية.

عاشرا - الموقف من اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

٣٣ - كان هناك تأييد عام من حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والمعارضة الصربية بها لاشتراك الجمهورية الاتحادية المقبل في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بيد أن الآراء تباينت تبايناً واسعاً حول الشروط اللازم استيفاؤها للاشتراك اشتراكاً كاملاً. وقد أعرب وزير خارجية الجمهورية الاتحادية عن رغبة حكومته في الاشتراك الكامل في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أقرب وقت ممكن. ومن الخطأ أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية هي البلد الأوروبي الوحيد المستبعد. وزعم أن بلده يطبق فعلاً معايير المنظمة رغم عدم اشتراكه فيها. وأكد على الصلة التي أقيمت في اتفاق ميلوشيفيتش/يلتسين بين بدء المحادثات المتزامنة بشأن عودة البعثات الطويلة الأجل والعضوية المتزامنة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المنظمة (النص في الواقع يتحدث عن الاستعداد لبدء المفاوضات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في آن واحد مع قبول بعثتها في كوسوفو ومع استعادة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عضويتها في المنظمة). وقال إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تؤكد أنها الدولة الخلف الوحيدة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، ولكنه زعم بأنها دولة مستمرة لها، كذلك لدولة صربيا والجبل الأسود التي أنشأها برلمان برلين في عام ١٨٧٨.

٣٤ - أما درجة مشروطية الاشتراك، التي التمسها الوسطاء في بلغراد، فتراوحت بين من رأوا ضرورة العضوية الفورية، وبين من رأوا أن العضوية ستكون مزية للحكومة، ولذلك حذبوا قدرا أكبر من المشروطية، أي عودة بعثة غونساليس والالتزام بإحراز تقدم في المسائل المعنية بها.

٣٥ - وبالنسبة لألبان كوسوفو، لم تكن هذه مسألة كبرى فيما يبدو. بيد أن كل من أعربوا عن رأي في الموضوع ربطوا بين إحراز تقدم كبير بشأن كوسوفو - بما في ذلك الحل الكامل لمشكلة كوسوفو - وبين العضوية. ومن بين من دعوا إلى الاستقلال، أعرب واحد على الأقل عن رغبته في أن تنال كوسوفو استقلالها وأن تصبح عضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٣٦ - وكان رئيس الجبل الأسود معارضا لاشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما لم تثبت سلوكا تعاونيا، لا بالكلمات فقط وإنما بالأفعال. وذكر البعثة بسلوك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عقب رفع الجزاءات المتصلة بكوسوفو في أيار/ مايو.

حادي عشر - الاستنتاجات

٣٧ - عمل الوضع المتدهور بصورة ملموسة في كوسوفو - إلى جانب الانعدام النسبي لأي تقدم في المسائل التي حددها السيد غونساليس في تقريره الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ - على تأكيد ضرورة سرعة إعادة إيفاد البعثات الطويلة الأجل إلى كوسوفو والسنجق وفوفيودينا، وعودة الممثل الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولم تكن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مستعدة إلا للنظر في مناقشة شروط ولاية الممثل الشخصي للرئيس الحالي للمنظمة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد غونساليس، متى حسمت مسألة اشتراكها في المنظمة. وفيما يبدو أن هناك استعدادا عاما لدى جميع الجوانب داخل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لأن يشارك البلد في أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إلا أن درجة المشروطية التي يتعين على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تستوفيها لبلوغ ذلك تتباين تباينا كبيرا.

٣٨ - وترى البعثة أن زيارتها قد أكدت بشدة ضرورة عودة البعثة الطويلة الأجل. وينبغي توخي الحيلة من عدم ازدواجية أعمال البعثة وسائر الجهود الدولية، مثل بعثة المراقبين الدبلوماسيين في كوسوفو، مع إجراء تقييم، في ضوء الوضع في ذلك الوقت، لمدى صلاحية الولاية القائمة. إذ يمكن أن تتناول مسائل مثل تنشيط الحوار بين الطائفتين؛ وأن تقوم بدور أمين المظالم في مسائل حقوق الإنسان؛ وأن تقوم بدور تنسيقي ما للأنشطة الدولية في المنطقة.

٣٩ - أما انعدام الثقة بين الطائفتين في كوسوفو، في ضوء تزايد العنف، إلى جانب تباين المواقف السياسية من كيفية تسوية النزاع - فقد أكدت كلها بشدة ضرورة وجود اشتراك دولي ملتزم رفيع المستوى في العملية التفاوضية.

٤٠ - ومن جهة أخرى، فإن الحالة الإنسانية يلزم مراقبتها بعناية، نظرا لأن الإمدادات الغذائية للسكان في الشتاء قد تصبح عسيرة للغاية، ولا سيما إذا استمر وضع الإقليم في التدهور.

٤١ - ورغم أن حجم مشاكل المسلمين في السنجق مختلف عن حجم مشاكل المسلمين في كوسوفو، فإن هناك ما يبرر تجديد وجود بعثة طويلة الأجل هناك.

٤٢ - وترى البعثة أن الأوضاع في فويفودينا تبرر وجود البعثة الطويلة الأجل.

٤٣ - كذلك، هناك ما يبرر أن يكون مقر البعثة الطويلة الأجل في بلغراد، مع وجود ملموس لها في كوسوفو وربما مكتب فرعي في السنجق.

ومنذ زيارة السيد غونساليس في عام ١٩٩٦، لم يطرأ، على ما يبدو، أي تحسن كبير على الوضع بالنسبة لوسائل الإعلام والنظام القضائي والنظام القانوني والنظام الانتخابي، اللهم إلا قدر من التقدم الذي أحرز في مجال وسائل الإعلام المطبوعة. وهناك انعدام مستمر للثقة لدى الدوائر غير الرسمية في النظام القانوني، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالعملية الانتخابية. والتطورات التي استجذبت في هذه المجالات يلزم مراقبتها بغية إقامة حوار مستمر مع السلطات، بما في ذلك إسداء الخبرة حول كيفية إحراز التقدم.

٤٤ - أما قانون الجامعات فيعتبر مدعاة قلق بالغ لأنه يسمح بسيطرة الحكومة على الإدارة وهيئة التدريس، كما أنه يحد من إمكانية التعبير السياسي للطلاب. كذلك، فإنه يقل عن المستويات الأوروبية.

٤٥ - ورغم أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد أبدت استعدادها لقبول عودة البعثة الطويلة الأجل إلى كوسوفو، فإنها ليست مستعدة إلا للقيام بذلك مقابل اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المتزامن في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٤٦ - وتوصي البعثة باستمرار المحادثات بين الرئيس الحالي للمنظمة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حول المسائل المتصلة بالعلاقات بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجمهورية الاتحادية.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام
من الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)

أكتب إليكم لأبلغكم بأن السلطات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) قد انتهت من تقييمها لاحتتمال تقديم الدعم لفريق مراقبة في إطار قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، وهو ما نوهت إليه في رسالتي السابقة الموجهة إليكم بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وبعد النظر في مجموعة من الخيارات، قرر مجلس شمال الأطلسي في هذه المرحلة أن يلجأ إلى خيار قوة تثبيت الاستقرار لممارسة جهوده، في إطار البعثة والقدرات الحالية، لرصد الحدود البوسنية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي هذا السياق، أستطيع أن أؤكد أن الترتيبات اللازمة قد اتخذت لتقديم أي معلومات تتصل بأي انتهاكات يشتبه فيها في منطقة عمليات قوة تثبيت الاستقرار وذلك عن طريق التقرير الشهري المقدم إلى الأمم المتحدة، أو بصورة مخصصة الغرض، حسب الضرورة.

وإذا تغيرت الظروف، سأكتب إليكم مرة أخرى. وإلى ذلك الحين، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد لكم استمرار تعاوننا الوثيق.

(توقيع) خافيير سولانا

— — — — —